

شخصيات في بكركي أعلنت تأييدها للبيان

جريدة النهار ٢٢/٩/٢٠٠٠

زارت الصرح البطريركي في بكركي امس شخصيات اعلنت تأييدها للبيان الصادر عن مجلس المطارنة الموارنة اول من امس.

وتلقى الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير امس اتصالا من الرئيس رشيد الصلح قبل مغادرته لبنان وتداول معه الاوضاع. واستهل لقاءاته باستقباله الوزير السابق ميشال سماحة الذي قال ردا على سؤال عن رأيه في البيان: "قراءتي لهذا الامر قلتها قبل سنة في بكركي حيث اعلنت ان لبكركي قراءة للأمر تعبر عما يتداوله الكثيرون وما سمعناه أخيرا على السنة بعض المسؤولين، وكان من المفروض ان يقوم منذ فترة طويلة حوار بين السلطة المسؤولة عن ادارة البلاد وبكركي ومن مثل بكركي في لبنان. الا ان انقطاع الحوار يوصل الى اتخاذ مواقف كالتالي صدرت".

وعن الجديد في موقف مجلس المطارنة، قال سماحة: "الجديد الحقيقي فيه هو المقطع الاخير الذي هو طريق الحل الذي يعطي المضمون للمصالحة الوطنية وللحوار، اما الحوار على صفحات الجرائد، فليس مفيدا، ولا يكون ايضا في البيانات والبيانات المضادة، فالجميع لبنانيون والحكم مفترض ان يكون لبنانيا وهو المسؤول وتاليا عليه ان يرفع كل ذلك، واذا لم يحصل ذلك فهناك مشكلة في ادارته المصالحة الوطنية".

وعن رأيه في التعاطي الحكومي مع ما حصل اخيرا قال: "لا أفهم الحكم الا ان يكون الاب والراعي، والمشكل هو حضور الحكم عندما تحصل بعض المشكلات، وغيابه في مشكلات اخرى، والمضمون هو مشكلات الناس وتحرك الناس، وفي رأيي انه مهما كانت الاسباب وخصوصا ان البعض كان قاصدا حضور قدام الصلاة فكر ولا يمكن مصادرة الفكر، والسؤال: لماذا هذه المعوقات. الكلام الذي صدر في ذكرى الرئيس بشير الجميل هو رأي فريق يجب ان يُحاور، ويجب علينا ان نتخلص من كلام الاجهزة الخارجية وغيرها وكذلك وقف الاجهزة الداخلية للعمل والتحاور بين الناس وليس ان نضع حواجز تفصل بين اللبنانيين، لذا احذر المتضررين في السلطة والمحتكرين للعلاقة مع سوريا، فهؤلاء لا يريدون لا مصالحة وطنية ولا مصارحة ولا حسن علاقة مع سوريا قائمة على الصراحة ولا حتى بين اللبنانيين ايضا، وهؤلاء أحملهم المسؤولية في عدم استكمال عوامل الحوار الوطني المطلوب اليوم وصولا للجمع بين اللبنانيين".

وهل يعتبر كما البعض ان مجلس المطارنة حمل سوريا مسؤولية كل المشكلات فأجاب: "لست من اصحاب النظرة نفسها ولدي تميز في هذا الامر، فليس كل الامور مسؤولة عنها سوريا، فاسرائيل هي

المسؤولة نظرا الى احتلالها الطويل للجنوب ولعبها في الداخل في فترة سابقة وغياب الحكم اللبناني عن موضوع المصالحة الوطنية وجمع اللبنانيين.

ان الوجود السوري ليس هو المسؤول انما هو احد العوامل الاساسية، ومجلس المطارنة اراد ان يركز على هذا الموضوع لما في ذلك من صدى لدى الناس وهذا ليس عداا لسوريا. ولدى اجتماعي مع غبطته لم المس اي عداا يريده لسوريا، انما يريد الحوار الجدي مع السلطة اللبنانية، وانا اعتبر ان على مجلس الوزراء بدل ان يصدر تلك المواقف هنالك وزراء موارد كان من المفروض ان يكونوا في بكركي لحوار البطريرك ومجلس المطارنة في الموضوع وليس بصدور بيانات".

واضاف: "آ الاوان لنا للحوار وان لا نحمل الامور اكثر مما هي لأن البلد لا يتحمل في هذه الفترة صدمات انما يلزمه وحدة ولحمة ومعالجة، فليس طريق التوقيفات هي العلاج ولا المناقشة الحادة من خلال البيانات انما الحوار الصريح الذي يسمي الاشياء بأسمائها كما يراها اصحابها وبنتيجة هذا الحوار نصل الى الجواب المطلوب".

رزق

ثم استقبل صفير الوزير السابق ادمون رزق الذي قال بعد اللقاء: "اننا في صدد قيام تحرك من اجل استكمال المصالحة الوطنية الحقيقية التي وحدها يمكن ان تعيد بناء الكيان الموحد وهذا ما يتوق الشعب اللبناني اليه دون بديل او تصنيف بين فئات او طوائف، فالشعب اللبناني واحد في مطلب المصالحة الحقيقية والعودة الى لبنان الصيغة الحضارية المتكاملة التي تؤسس لحياة فضلى للجميع، ونحن نقوم بهذا المسعى والتحرك في اطار غير فئوي ولا يضم الا المصلحة العامة وجمع الشمل، وقد رأينا من واجبنا ان نأخذ بركة غبطته الذي هو الداعي الاول للمصالحة الحقيقية والوحدة الوطنية والذي لديه قراءة واقعية للامر انطلاقا من وجوب ضمان تكاتف اللبنانيين والعودة الى مبادئ السيادة والاستقلال التي وحدها توفر التعاون المخلص مع الاشقاء والانفتاح على الاصدقاء".

واضاف: "نحن في حاجة الى قرار يكون على مستوى المسؤولية الوطنية من السلطة القائمة والتي لا شك في انها تدرك مدى اهمية جمع الشمل، وهذا يقتضي طي صفحة الحرب نهائيا واقفال كل الملفات التي تعود الى ما قبل قانون العفو الصادر عام ١٩٩١ والذي شكل خرقا للدستور بالثغر التي تركها والاستثناءات التي جعلها مشرعة على كثير من التفسيرات وهذا مخالف للدستور وللقوانين".

ورحب رزق باصدار عفو عن الدكتور سمير جعجع معتبرا ان "المخرج القانوني هو ملك الفكر السياسي والتشريع".

واعتر ان ما "صدر عن مجلس المطارنة يشكل سقفا وطنيا للجميع وليس فيه اي ثغرة ولا يجوز تأويله الا بحسن النية، وهو ينطلق من الصدق مع النفس والحقيقة وخصوصا الحرص على علاقة صحيحة مع سوريا. ان العلاقة الصحيحة مع سوريا لا يمكن ان تبنى الا بالمصالحة وبالتفاهم وبالحقيقة، ومن هنا ارى ان ما عرضه النائب الدكتور البر مخبير من انشاء لجنة الحقيقة والمصالحة على غرار سابقة نلسون مانديلا مسألة يجدر باللبنانيين ان يفكروا فيها لأن الحقيقة هي ضمان المصالحة وصمام الامان للبنان، واذا اردنا فعلا الوصول الى هذه الصيغة علينا ان نشرع الابواب امام المعتقلين انتقائيا وفي ظروف عفاها الزمن، وعودة المبعدين لأن لا خلاص ولا قيام للبنان الا بكل طوائفه وبنائه".

واستقبل صفير رئيس المجلس الثقافي لبلاد جبيل ميشال صقر والصحافي سمعان سمعان، واستغرب صقر "غياب الشخصيات التي تتردد في صورة مستمرة على الصرح البطريكي وتشاور مع غبطته في الصغائر والكبائر وكل الامور".

واستقبل صفير رئيس حزب التضامن اميل رحمة الذي قال بعد اللقاء: "ان البطريك يطرح الامور كما هي. وقد لمست منه ميلاً الى توحيد اللبنانيين ومواقفه للتوحيد وليست للاستفزاز وهو يريد وضع الاصبع على الجرح ومعالجة هذا الجرح بحوار صادق وصريح لمصلحة سوريا ولبنان معاً".

واضاف: "ان البطريك صفير لا يتكلم بلغة طائفية بل بلغة لبنانية وطنية توحيدية، وهو ضد السجالات ويريد فتح الحوار بين الجميع ومع الجميع ويوصي بالحكمة والتعقل بغية تعافي لبنان".

ثم استقبل البطريك الشيخين فيليب وكلوفيس الخازن الذي اكد وقوفه الى "جانب ما صدر عن بكركي في نداء مجلس المطارنة والذي يعرض للواقع اللبناني الاليم"، ورأى ان "المصلحة الحقيقية هي المدخل الاساسي لتصحيح المسار واناخذ لبنان من التفكك وتأمين المصالحة الوطنية الحقيقية".

واستقبل البطريك النائب السابق للقائد العام لـ"القوات اللبنانية" ايلي اسود الذي قال: "سمعت من غبطة البطريك ان البيان الذي اصدره مجلس الاساقفة هو تعبير عن صرخة ألم ولا ابعاد له خارجية ولا اقليمية، وهو يختصر ببساطة معاناة المواطنين، كل المواطنين، في المصاعب التي تعترضهم في تأمين معيشتهم، وفي الحفاظ على كرامتهم، وعلى مستقبلهم في بلد يريدونه بلداً للحرية وللمساواة بين المواطنين. وان لا خلفية سياسية للبيان، ولا علاقة له على الاطلاق بتوقيت ما جرى في قداسي الاشرافية وميفوق (...)".

ومن زوار بكركي ايضاً، النائبان بيار دكاش وكميل زيادة، والمدير العام السابق للامن العام جميل نعمة، والمونسنيور سعيد سعيد، والاب انطوان خليفة الذي شكر للبطريك ترؤسه قداس كفيفان والمحامي ايلي زوين، وزيايد مكاري.